STC
الاتصالات السعودية

STC
الاتصالات السعودية

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

مشروع محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية (الإجتماع الأول)
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٨م
١٠ شعبان ١٤٣٩هـ
٢٦ أبريل ٢٠١٨م

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

مشروع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٨م

المنعقد بتاريخ ١٠ شعبان ١٤٣٩هـ (الموافق ٢٦ أبريل ٢٠١٨م)

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية (الشركة) يوم الخميس ١٤٣٩/٧/١٩هـ (الموافق ٢٠١٨/٤/٥م) في موقع تداول، ويوم الإثنين بتاريخ ١٤٣٩/٧/٢٣هـ (الموافق ٢٠١٨/٤/٩م)، من خلال صحيفة الرياض؛ لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة (الاجتماع الأول) بالمركز الرئيس للشركة بالرياض (حي المرسلات) الساعة السادسة والنصف مساءً، انعقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة لعام ٢٠١٨م، في موعدها المحدد برئاسة الدكتور/ عبد الله بن حسن العبدالقادر رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور أعضاء مجلس الإدارة، واعتذر عن عدم الحضور الأستاذ/ طه بن عبدالله القويز، والدكتور خليل بن عبدالفتاح كردي، والأستاذ/عمر بن محمد التركي، وذلك لارتباطهم مسبقاً، كما حضر الاجتماع مندوبا ديوان المراقبة العامة، الأستاذ/حسن بن محمد البيشي، والأستاذ/ صلاح مهدي الشنخنخ، ومندوب هيئة السوق المالية الأستاذ/عادل العصيمي، وحضر جانباً من الاجتماع مراجع حسابات الشركة لعام ٢٠١٨م مكتب أرنست ويونغ وشركاهم (EY).

وقد بدأ رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩٣) من نظام الشركات، والمادة (٣١) من النظام الأساس للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٢٢) مساهماً يمثلون (١,٦٨٣,٣٢٢,٥٩٠) صوتاً بالأصالة والوكالة، وعدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ (١٤٥) مساهماً يمثلون (٢٠,٤٦٨,٠١٧) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفي مليون سهم أي بنسبة (٨٥,١٩ ٪).

وبعد ذلك عُين الدكتور/ عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، واقترح رئيس الجمعية تعيين الأستاذ/ ثامر بن سعود أبو خضير، والأستاذ/ على بن سعد السمراني ليقوما بجمع بطاقات الأصوات وفرزها، ثم استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

١. التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.
٢. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.
٣. التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.
٤. التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي ٢٠١٨م، والربع الأول من العام المالي ٢٠١٩م ومراجعة القوائم المالية السنوية المعدة لأغراض الزكاة لعامي ٢٠١٧م و ٢٠١٨م، وتحديد أتعابه.

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

٥. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.

٦. التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة السابعة، ولمدة ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٨م.

٧. التصويت على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من ١ يناير ٢٠١٧م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية موجزاً لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١٧م، الذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، وملخصاً لأدائها، حيث ذكر أن الشركة حققت أهدافها المالية والاستراتيجية، وأنهت عام ٢٠١٧م بنمو في صافي الأرباح بلغ تقريباً (١٤٪) على الرغم من التحديات الاقتصادية والتنظيمية التي شهدها السوق، وأدت إلى خفض الإيرادات، ودعم هذا الإنجاز خفض تكلفة الإيرادات نتيجة برامج رفع الكفاءة، التي بدأت منذ ثلاث سنوات، وظهر أثرها العام الماضي، فقد انخفضت بنسبة (١١٪) ما بين هذا العام والعام الماضي، وأثمرت استراتيجية الشركة تنويع مصادر الدخل بنمو ملموس خلال المدة في إيرادات قطاعين مهمين هما قطاع الأعمال وقطاع النواقل والمشغلين، اللذين كان لهما دور رئيس في تحسن أداء وإيرادات الشركة، وأسهمت العمليات الدولية وعلى وجه الخصوص الشركات التابعة والخاضعة لسيطرة الشركة في تحسن مجمل أداء الشركة.

وقد حافظت الشركة على حصتها السوقية مرسخة مكانتها لدى العملاء، ومما ميز عام ٢٠١٧م اهتمام شركتكم بتوفير خدمات النطاق العريض عالي السرعة بتقنية الألياف الضوئية لجميع المناطق الحضرية بالمملكة، حيث وقعت اتفاقية مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ضمن خطة منظومة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المبنية على رؤية المملكة ٢٠٣٠ والهادفة للتوسع في نشر خدمات النطاق العريض بتقنية الألياف الضوئية للمنازل والمنشآت الحكومية الحيوية بمختلف المناطق الحضرية بالمملكة، وشهد العام المنصرم ٢٠١٧م تحقيق واستكمال مشروع الحوكمة في الشركة، واعتماده من الجمعية العامة للشركة ومجلس الإدارة، واعتماد استراتيجية النمو الجديدة من مجلس إدارة الشركة، ورفع مستوى بعض وحدات الأعمال المهمة لتكون شركات مستقلة ترتبط بالشركة.

وطورت الشركة نظام الحوكمة، وما يتضمنه من وثائق ولوائح عمل وسياسات وصلاحيات ليتوافق مع التنظيمات الجديدة الصادرة بهذا الشأن من وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية، حيث تم استكمال هذا المشروع مع نهاية العام ٢٠١٧م.

كما أوضح أن الشركة وضعت استراتيجية جديدة للأعوام (٢٠١٨م-٢٠٢٢م) تهدف للنمو والتحول الرقمي انسجاماً مع مستجدات ثورة المعلومات الرقمية، وخلقاً لمزيد من الفرص الواعدة في الأسواق المحلية والإقليمية، وذلك بالانسجام مع الدور الحيوي الذي تلعبه الشركة في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

الوطني ٢٠٢٠، لاسيما في تمكين الخدمات الرقمية في القطاعين الحكومي والخاص. وقد واكب هذا استحداث مجلس استشاري لمجلس إدارة الشركة يضم خبرات عالمية، عالية التأهيل ومتكاملة مع الكفاءات الموجودة في مجلس الإدارة.

ورفعت الشركة مستوى وحدات الأعمال التابعة لها مكونةً شركاتٍ مستقلةً ترتبط بها، وكانت البداية بشركة "قنوات" التي تُعد الذراع البيعي للشركة، إذ جاءت هذه الخطوة عقب الاستحواذ الكامل على شركة "سيل" وشراء حصة الشركاء بها. وغُيرت هويتها واسمها إلى "قنوات". كما بدأت شركة "عقالات" المعنية بإدارة أصول الشركة العقارية في كل مناطق المملكة عملها، ويجري في المرحلة الأولى اعتماد عدد من مشاريعها العقارية الكبيرة، وتشمل خمسة مشاريع مهمة في كل من الرياض وجدة والدمام والمدينة المنورة والخبر على مساحة تزيد على (٦) ملايين متر مربع تملكها الشركة. كما شهد عام ٢٠١٧م إعلان الشركة إطلاق هوية "STC المتخصصة" هوية جديدة لشركة "برافو سابقاً"، التابعة للشركة، وهي خطوة تُعد بمثابة تدشين عهد جديد من مسيرة التطوير، ووضع اللبنة الأولى للشبكة الوطنية الموحدة للاتصالات المتخصصة، التي تستفيد منها اليوم مختلف القطاعات العامة والخاصة، في حالات الطوارئ وإدارة المخاطر والأزمات.

كما أوضح أن الشركة واصلت برنامج التغيير الثقافي، واعتمدت منذ عام ٢٠١٣م قياس التغيير من قبل جهة خارجية مستقلة وذلك عبر مؤشر أداء الصحة المؤسسي OHI. وهو مؤشر عالمي يطبق على مئات الشركات في مختلف دول العالم. وقد بلغ المؤشر هذا العام النقطة ٧١، الذي يعد في الربع الأعلى بين شركات الاتصالات والربع الثاني على مستوى العالم. ونؤكد أن ثقافة الشركة مرتبطة مباشرة بمنهجية الأعمال داخلها، لذا تم تبني برنامج التغير الثقافي في الشركة، وأثمرت نتائجه إيجاباً على أداء الشركة المالي والمؤسسي.

ثم قدم رئيس الجمعية شكره، وشكر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على دعمهم اللامحدود للشركة، ولجميع القطاعات الحكومية على تعاونها ودعمها غير المستغرب في ظل تحقيق تطلعات واستراتيجية ورؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ثم طلب رئيس الجمعية من مراجع حسابات الشركة أرنست ويونغ وشركاهم (EY) قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٧م، حيث ذكر مراجع الحسابات (المراجع الخارجي) أن قائمة المركز المالي الموحدة المرفقة لشركة الاتصالات السعودية - شركة مساهمة سعودية- (الشركة) والشركات التابعة لها (المجموعة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م روجعت، كما روجعت قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأن هذه القوائم المالية الموحدة من مسؤولية إدارة المجموعة التي أعدتها وفقاً لمتطلبات نظام الشركات، وقُدمت جميع المعلومات والبيانات المطلوبة إلى المراجع الخارجي، وأن مسؤوليتهم هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة، استناداً إلى أعمال المراجعة التي قام بها المراجع الخارجي، وروجعت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعةالمعتمدة في المملكة العربية السعودية التي تتطلب أن يقوم المراجع الخارجي بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

للحصول على قناعة معقولة، وأن القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية، وتشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقويم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات المهمة المطبقة من قبل الإدارة والعرض العام للقوائم المالية، وأكد المراجع الخارجي أن مراجعتهم توفر درجة معقولة من القناعة مما يمكنهم من إبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة، وعليه فقد أكد المراجع الخارجي أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢٠١٧/١٢/٣١م، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.
- تتفق مع نظام الشركات والنظام الأساس للشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها.

بعد ذلك فُتح المجال للأسئلة حول القوائم المالية، حيث طلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح الأسئلة واستفسارات حول القوائم المالية، وأن تكون مُوجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع،

حيث تساءل أحمد المساهمين حول إيضاح الذمم المدينة التجارية، حيث إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بلغ (٢,٧) مليار ريال، وفي المقابل فإن المديونيات الحكومية بلغت (١٨) مليار وتزيد بشكل سنوي بما يقارب (٦) مليار ، ولم يوضع لها أي مخصص ديون مشكوك في تحصيلها؟ وأجاب المراجع الخارجي أن حسابات المديونيات الحكومية تُعد مطالبات سيادية، وفي هذه الحالة لايتطلب ذلك وضع مخصص إلا إذا وجد اختلاف، كما أنه يوجد لدى الشركة سياسة واضحة تبين إعداد مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، ومن خلال مراجعتنا لم نلحظ أي مخالفات للسياسة.

وشكر رئيس الجمعية مراجع حسابات الشركة الخارجي لعام ٢٠١٧م، وغادر قاعة الاجتماع.

ثم فتح رئيس الجمعية المجال للنقاش والأسئلة حول بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، فطرح مندوب ديوان المراقبة العامة عدداً من الأسئلة، التي كانت على النحو التالي.

س/١: تأخر الشركة في إشعار الديوان بموعد انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة، حيث تم إرسال خطاب الإشعار بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٩م قبل موعد انعقاد الجمعية بسبعة أيام، وذلك مخالف للمادة رقم (٤) من لائحة رقابة ديوان المراقبة العامة على المؤسسات والشركات، التي تنص على "لديوان المراقبة العامة أن يرسل مندوباً أو أكثر لمناقشة ملاحظاته المعروضة في اجتماعات الجمعيات العامة العادية للمساهمين، وعلى المؤسسات والشركات المشار إليها في المادة السابقة إشعار الديوان بمواعيد انعقاد هذه الجمعيات قبل الميعاد المحدد لانعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل"، ويطلب الديوان إيضاح سبب التأخر في إشعار الديوان بموعد الجمعية العامة للشركة مع ضرورة مراعاة الالتزام بالمادة المشار إليها؟

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

ج/ ١: أجابت إدارة الشركة أنها دأبت دائما وأبداً على الالتزام بجميع الأنظمة ذات العلاقة، بما فيها لائحة رقابة ديوان المراقبة العامة على المؤسسات والشركات، وهو ما يتم التأكيد عليه من قبل مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية في جميع المناسبات، كما أن هناك بعض التعديلات قد أثرت في الدعوة ومن ضمنها المادة الحادية والتسعون من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ والمتضمنة أن تنشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في صحيفة يومية توزع في المنطقة التي فيها مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد للانعقاد بعشرة أيام على الأقل، وتأكيداً على هذا الاهتمام نحيطكم أن الشركة أعلنت عن موعد اجتماعها للجمعية العامة في موقع تداول بتاريخ ١٤٣٩/٧/١٩هـ (الموافق ٢٠١٨/٤/٥م)، كما عُرضت الدعوة في موقع الشركة الإلكتروني، وأعلنت الشركة في موقع تداول عن القوائم المالية السنوية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م، بتاريخ ١٤٣٩/٧/٤هـ (الموافق ٢٠١٨/٣/٢١م)، وأُدرج في موقع تداول التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٧م، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣١م، ونشرت الشركة بالصحف المحلية تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية لعام ٢٠١٧م، بتاريخ ١٤٣٩/٧/١٤هـ (الموافق ٢٠١٨/٣/٣١م)، وتتيح الشركة لعموم الجهات الرقابية والمساهمين والعملاء وزائري موقعها الإلكتروني (http://www.stc.com.sa) قراءة التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٧م، والقوائم المالية السنوية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م، كما تؤكد الشركة أنها ستأخذ جميع ملاحظات ديوان المراقبة العامة في الاعتبار مستقبلاً.

س/٢: بلغ رصيد حسابات المدينين في ٢٠١٧/١٢/٣١م (٢٢,٦٩٤,٧٢٦,٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق بنسبة (٣٥,٤٠٪)، في حين بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (٢,٧٤٣,٤٥٧,٠٠٠) ريال يمثل نسبة (١٢٪) من رصيد حسابات المدينين، كما تم شطب مديونيات خلال عام ٢٠١٧م بلغ إجماليها (١,١٣٣,٥٢٥,٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها (١٢٦٪)، ويطلب الديوان ضرورة العمل على تنشيط عملية التحصيل، واتخاذ الاجراءات النظامية تجاه العملاء المتوقفين عن السداد؟

ج/ ٢: أجابت إدارة الشركة بما يلي :

١. معظم الزيادة في حسابات المدينين ناتجة عن الزيادة في مديونيات الجهات ذات العلاقة بالحكومة، وباستثناء هذه الأرصدة فإن الزيادة في أرصدة حسابات المدينين متوافقة مع السنوات السابقة.
٢. طبقت الشركة سياسة متحفظة في تسجيل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها آخذةً في الحسبان العوامل المستقبلية التي تؤثر في تحصيل الديون.
٣. تبذل الشركة جهوداً كبيرة تبين جدية وحرص متابعة تحصيل مديونيات عملائها واتخاذ جميع الإجراءات النظامية ضد المتخلفين عن السداد.
٤. تعمل الشركة بصفة دورية على تفعيل وتنشيط إجراءاتها وأنظمتها لتحصيل المديونيات المتأخرة مما أدى إلى تحسن ملموس ومستمر في تحصيل مديونيات الحسابات الختامية للشركة.

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

٥. تُشطب الديون دفترياً لأغراض إعداد القوائم المالية، علماً أن الديون لا تُعدم من أنظمة الفوترة بالشركة، وتُتابع عملية تحصيلها بشكل دائم ومستمر.

س/٣: بلغت مديونيات الجهات ذات العلاقة بالحكومة في ٢٠١٧/١٢/٣١م (١٨,٨٢٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق (٥٠٪)، ويطلب الديوان إيضاح أسباب زيادة تلك المديونيات بأكثر من (٥٠٪) خلال العام، وكذلك العمل على تحصيل تلك المبالغ، وعدم تراكم تلك المديونيات من عام لآخر؟

ج/ ٣: أجابت إدارة الشركة بما يلي :

١. بذلت الشركة خلال السنوات الماضية جهوداً مستمرةً على جميع المستويات، مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة بالحكومة؛ لتسديد المديونيات المستحقة، ولازال العمل جارياً مع تلك الجهات.

٢. خلال عام ٢٠١٧م تم استحداث إجراءات صرف جديدة من قبل وزارة المالية لتسديد المديونيات المستحقة على الجهات ذات العلاقة بالحكومة، ولا زالت الشركة مستمرة في تقديم خدماتها لهذه الجهات.

٣. تسعى الشركة حالياً لتحصيل مديونياتها، وذلك من خلال تنسيقها على أعلى مستوى مع الجهات المعنية؛ للوصول لاتفاق يتعلق بتسديد مديونياتها.

٤. صدر أمر سامٍ يتضمن تشكيل لجنة لدراسة ومعالجة الدفعات المتأخرة، وتم مخاطبة اللجنة والعمل معها لمعالجة تلك المستحقات،

٥. لدى الشركة مستحقات قائمة لوزارة المالية تبلغ سبعة مليارات ريال سعودي لم تُسدد.

س/٤: تستثمر الشركة في مجموعة بينارينانج جي إس ام القابضة بنسبة (٢٥٪) بمبلغ (٧.٥) مليار ريال، في حين ظهرت قيمة الاستثمار في تلك المجموعة في قائمة المركز المالي الموحدة في شركة الاتصالات السعودية في ٢٠١٧/١٢١/٣١م بمبلغ (٤.٧) مليار ريال بانخفاض عن قيمة الاستثمار الأصلية بمبلغ (٢.٨) مليار ريال، وقد حققت المجموعة خسارة لعام ٢٠١٧م بمبلغ (٣٤٩) مليون ريال، ويطلب الديوان إيضاح الإجراءات التي سوف تتخذها الشركة حيال ذلك الاستثمار في ظل انخفاض ذلك الاستثمار؟

ج/ ٤: أجابت إدارة الشركة أن الإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال استثمارها في مجموعة بينارينانج الماليزية، تتمثل فيما يلي:

١. خلال عام ٢٠١١م، تم التخارج النهائي من شركة أكسيس الإندونيسية، التي كانت إحدى الشركات التابعة لمجموعة بينارينانج عند استثمار الشركة، وكان لهذا التخارج أثر إيجابي في نتائج مجموعة بينارينانج.

٢. تم الاتفاق مع باقي الشركاء في مجموعة بينارينانج على إعادة ترتيب الحقوق المتمثلة للشركة في مجموعة إيرسل الهندية، وعليه استبعدت خسائر إيرسل من نتائج مجموعة بينارينانج عند احتساب حصة الشركة، هذه الاتفاقية أدت لتحقيق أرباح لشركة الاتصالات السعودية من مجموعة بينارينانج وتزايد في استثمار الشركة خلال عام ٢٠١٧.

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

٣. الشركة على تواصل مستمر مع مجموعة بينارينانج لحثها على إيجاد حلول طويلة الأمد ونهائية.

٤. تدرس الشركة حالياً الخيارات الاستراتيجية المتاحة لها فيما يتعلق بهذا الاستثمار.

س/٥: لوحظ من الإيضاح (١-١-١٩) أن الشركة استثمرت في شركة أوجيه تيلكوم المحدودة بنسبة (٣٥٪) من رأس مالها بقيمة (١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وأنه استنفد كامل رصيد الاستثمار وعليه توقفت الشركة عن الاعتراف بالخسائر الاضافية، كما بلغت حصة الشركة من الخسائر غير المعترف بها حالياً (٥٤١,٥٩١,٠٠٠) ريال، وتدرس الشركة حالياً الخيارات المتاحة لهذا الاستثمار بما يتماشى مع اسراتيجية المجموعة، ويطلب الديوان إيضاح ما سوف تتخذه الشركة حيال ذلك الاستثمار في ظل استنفاد كامل رصيد ذلك الاستثمار؟

ج/ ٥: أجابت إدارة الشركة بما يلي :

١. شركة أوجية تليكوم ليس لديها قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث تزيد التزاماتها المالية على حجم أصولها بسبب حجم الديون القائمة على الشركة والمقومة غالبيتها بالدولار الأمريكي، مما يجعلها تواجه صعوبات مالية تشير إلى عدم قدرتها على الاستمرارية.

٢. تم الاتفاق على إعادة هيكلة شركة سل سي بحيث تتخلص شركة أوجيه تيليكوم من جميع الضمانات المالية مقابل تنازلها عن ملكيتها في سل سي.

٣. مجموعة ترك تيليكوم، وهي الشركة الرئيسة لشركة أوجيه تيليكوم والمحققة الرئيسة للأرباح والتدفقات النقدية، تواجه صعوبات بسبب انخفاض العملة (الليرة التركية مقابل الدولار).

٤. خلال عام ٢٠١٦م، استنفد كامل رصيد استثمار الشركة في شركة أوجية تيليكوم والذي يعود بشكل رئيس لانخفاض العملة وارتفاع تكلفة التمويل. وعليه فإن نتائج شركة أوجية تيليكوم بدءاً من عام ٢٠١٧م لن يكون لها أثر سلبي في نتائج الشركة بسبب إيقاف المعالجة المحاسبية لهذا الاستثمار.

٥. بذلت الشركة جهوداً كبيرة لتقديم حلول لشركة أوجية تيليكوم بما يكفل مصلحة الشركة في استثمارها على الأمد الطويل، وخصوصاً فيما يتعلق بالقروض الحالة عليها، لكن للأسف هذه الحلول لم تقبل من قبل دائني شركة أوجية تيليكوم، وعليه فإن الشركة حالياً تدرس جميع الخيارات الممكنة لها فيما يخص استثمارها في شركة أوجيه تيليكوم، ولا يوجد قرار أو إجراء محدد بهذا الشأن حتى تاريخه.

س/٦: لوحظ من الإيضاح رقم (٤٤) أن الشركة تسلمت مصادقة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (الهيئة) بمبلغ (٨,٩٨٧) مليون ريال، وهذا المبلغ يتضمن رسوماً حكومية واجبة السداد سيتم دفعها حال استحقاقها ومبالغ أخرى جوهرية محل خلاف بين الشركة والهيئة ناتجة عن التباين في تفسير آلية احتساب الرسوم الحكومية، علماً بأن هذا الاختلاف متعلق بقطاع الاتصالات بالمملكة، كجزء من أعماله الاعتيادية ولا يخص الشركة وحدها، وبناءً على الآراء القانونية المستقلة والأحكام القضائية المشابهة في سوق الاتصالات بالمملكة ترى إدارة الشركة عدم

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

أحقية هذه المبالغ، ولا تعتقد إدارة الشركة بأن هذا الخلاف سيترتب عليه أية مخصصات إضافية جوهرية في المستقبل، ويطلب الديوان الإفادة بما اتخذته الشركة من إجراءات لحل تلك الخلافات مع الهيئة؟

ج/ ٦: أجابت إدارة الشركة أن المصادقة الواردة من الهيئة تضمنت مبالغ غير مستحقة على الشركة نظامياً وقانونياً لتعارض ذلك مع التراخيص الممنوحة للشركة، وكذلك مع المنهجية المستخدمة والمعتمدة من قبل الهيئة في احتساب الرسوم الحكومية التي تم فيها إقرار البنود الخاضعة لاحتساب الرسوم الحكومية في نموذج وعاء الإيرادات التشغيلية. إضافة لذلك تتضمن مبالغ ترى الشركة أنها غير مستحقة للهيئة مثل ذلك عقد الطيف الترددي حيث لم يحل تاريخ استحقاقه بعد، وبناءً عليه فقد بذلت الشركة جهوداً كبيرة من خلال التواصل المستمر مع الهيئة والجهات الأخرى المعنية، ووضحت موقفها من تلك المطالبات التي لا تتوافق مع التشريعات والتنظيمات الصادرة في احتساب الرسوم الحكومية. كما تم التواصل مع اللجنة المكونة من هيئة الخبراء وشرح دفوعات الشركة التي تبين موقفها وحقها، والشركة في انتظار ما يصدر عن اللجنة المكونة في هذا الشأن. علماً أن الشركة قد اتخذت مخصصات كافية حتى تاريخه لمقابلة أي مطالبات ناتجة عن طبيعة اختلاف طريقة احتساب الرسوم الحكومية مع الهيئة، أخذاً في الحسبان حق الشركة في استرداد المبالغ التي تم دفعها سابقاً.

س/٧: تبين من الإيضاح رقم (٤٥) من إيضاحات القوائم المالية لعام ٢٠١٧م الخاصة بالأحداث اللاحقة أنه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨م، وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع الاتحاد السعودي لكرة القدم والهيئة العامة للرياضة للحصول على الحقوق الحصرية للرعاية والنقل لمباريات مسابقات كرة القدم المحلية ومباريات المنتخب السعودي والتي يمتلك حقوقها الاتحاد السعودي لكرة القدم، علماً بأن مدة العقد المزمع توقيعه تبلغ عشرة سنوات ميلادية، أي بقيمة إجمالية قدرها (٦.٦٠٠) مليون ريال، وقد اتفق الطرفان على أن تكون مدة مذكرة التفاهم شهرين ميلاديين تبدأ من تاريخ توقيع المذكرة، بحيث يقوم الطرفان بالنقاش والاتفاق على الأحكام والشروط التفصيلية للعقد الأساس خلال هذه المدة، ويطلب الديوان الإفادة عن العائد الذي سوف تحصل عليه الشركة من خلال رعايتها ذلك الدوري في ظل ارتفاع قيمته، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال إبرام تلك الاتفاقية حفاظاً لحقوق الشركة؟

ج/ ٧: أجابت إدارة الشركة أن المحتوى الرقمي والإعلامي يُعد أحد أهم مجالات النمو في الاقتصاد الرقمي الجديد وعليه فإن الاستثمار في هذا المحتوى يعد من أهم الاستثمارات التجارية في الحقبة الزمنية القادمة. وبما أن الشركة رائدة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة فإن هذا النوع من الاستثمارات يتوافق مع استراتيجيتها الطموح في مجال المحتوى الرقمي والإعلامي لما له من تأثير إيجابي وتكاملي في الخدمات المتميزة التي تقدمها الشركة لعملائها. حالياً الشركة في مرحلة النقاش مع الاتحاد السعودي لكرة القدم والهيئة العامة للرياضة لصياغة الاتفاقيات بما يكفل ويحفظ حقوق الشركة.

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

وتساءل أحد المساهمين عن إعلان الشركة عزمها تأسيس شركة مشتركة مع شركة موبايلي لدمج الأبراج وتشغيلها؟ أجاب الرئيس التنفيذي أن الإعلان كان مذكرة تفاهم في حينه، وغير سارٍ في الشكل الحالي، والشركة تفكر في جميع الخيارات المتاحة مع التنسيق بخصوصها مع الهيئة، وستعلن أي تطورات في حينه.

وتساءل أحد المساهمين عن استغلال الشركة لمرافق الدولة داخل الأحياء السكنية بوضع أبراج لها، وهل تدفع الشركة رسوم للجهات المعنية مقابل القيمة الإجارية؟ أجاب الرئيس التنفيذي أن الشركة حريصه على أخذ الموافقات النظامية لأي موقع تستفيد منه، كما أن الأمر السامي يؤطر الاستفادة في استخدام المواقع داخل الأحياء السكنية، وهو ضروري لضمان وجود تغطية مناسبة، وذلك لورود شكاوى من العملاء من عدم وجود تغطية مناسبة بسبب عدم وجود أماكن مخصصة للاتصالات.

وتساءل أحد المساهمين عن استعداد الشركة لمواجهة شركة اتصالات كبيرة قادمة للسوق، وستعرض الاتصالات بنظام البث المباشر في الفضاء، وسيتاح لسكان الكره الأرضية بباقات محدده السعر ومنافسه؟ وأجاب الرئيس التنفيذي أن الشركة دائماً تتوقع وجود شركات اتصالات فضائية ستكون مكمله لشركات الاتصالات الأرضية في المناطق النائية وغيرها، وليست منافساً لها على المدى المنظور.

وتساءل أحد المساهمين عن إمكانية صرف أرباح إضافية تُمنح أضافة إلى ماتم اعتماده من صرف أرباح ربعية، وذلك من الأرباح المتبقية؟ وأجاب رئيس الجمعية إن الجمعية العامة للشركة لعام ٢٠١٦م وافقت على توصية مجلس الإدارة باعتماد سياسة توزيع الأرباح للشركة لفترة ثلاث سنوات القادمة بداية من الربع الرابع من العام ٢٠١٥م، والتزام الشركة بتوزيع ريال سعودي واحد عن كل ربع سنة، وذلك لفترة سنوات الثلاث القادمة. وتنظر الشركة بدفع توزيعات إضافية على أساس ربع سنوي، بحيث تخضع هذه التوزيعات الإضافية لموافقة مجلس الإدارة، بعد تقييم الوضع المالي للشركة والتوقعات المستقبلية والمتطلبات الرأسمالية للشركة.

بعد ذلك انتقل إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة، حيث أوضح رئيس اللجنة أنشطة اللجنة وأبرز أعمالها خلال عام ٢٠١٧م، وذلك إلتزاماً بلائحة عمل لجنة المراجعة المعتمدة، ولائحة الحوكمة الصادرة من هيئة السوق المالية، حيث عملت لجنة المراجعة على مراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة ومراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية كديوان المراقبة العامة والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها، وأيضاً الإشراف على أعمال الشركات التابعة، وشملت أعمال وأنشطة اللجنة خلال عام ٢٠١٧م بصفة خاصة التقارير المالية، حيث درست اللجنة واعتمدت القوائم المالية الربعية خلال عام ٢٠١٧م، وأوصت لمجلس الإدارة المصادقة على القوائم المالية السنوية لعام ٢٠١٧م.

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

وناقشت اللجنة ملحوظات المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي على القوائم المالية ومن ضمنها خطاب الإدارة لعام ٢٠١٦م، وطلب خطط معالجتها ومتابعة ما أُنجز في شأنها من قبل الإدارة التنفيذية، واستكمال تطبيق مشروع التحول من معايير المحاسبة السعودية إلى المعايير الدولية للتقارير المالية والتأكد من جاهزية الشركة في التطبيق ومواجهة التحديات التي تنشأ عن التحول، وتحديث السياسات المالية المرتبطة بذلك، ومتابعة عملية تطبيق مشروع ضريبة القيمة المضافة استعداداً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام ٢٠١٨م.

وشملت أعمال وأنشطة اللجنة نظام الرقابة الداخلية، حيث عُين استشاري مستقل للقيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة وفقاً لإطار كوسو (COSO)، ودراسة التحديث على السياسات المالية وسياسة المشتريات والصلاحيات المالية وإبداء الرأي بشأنها في ظل دورها الرقابي قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، ومراجعة لوائح المجلس ولجانه وإبداء الرأي فيها.

و ناقشت اللجنة واعتمدت الخطة الاستراتيجية للمراجعة الداخلية خلال فترة (٢٠١٨ -٢٠٢٠م) والخطة السنوية لعام ٢٠١٨م، ومتابعة تنفيذها، وناقشت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية مع متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها، ومتابعة التقييم الخارجي المستقل لإدارة المراجعة الداخلية والتي أشارت إلى فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في تنفيذ أعمالها بما يتوافق مع المتطلبات الإلزامية لإطار الممارسات المهنية الدولية الصادر من جمعية المراجعين الداخليين الدولي، والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة من خلال تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية والأنشطة الرقابية المختلفة في الشركة.

كما ناقشت اللجنة موضوع المراجع الخارجي ورفعت توصيتها لمجلس الإدارة لتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابة، تمهيداً لاعتماده من الجمعية العامة، وتتحقق اللجنة بشكل مستمر من استقلالية وموضوعية وعدالة المراجع الخارجي، ومدى فاعلية أعمال المراجعة مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة، وتناقش اللجنة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وتُبدي ملحوظاتها عليها. وتتابع اللجنة أعمال المراجع الخارجي.

وأكد رئيس اللجنة أن وجود نظام رقابة داخلية فاعل هو أحد المسؤوليات الرئيسة المكلف بها مجلس الإدارة، وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بذلك، ومن أهمها التحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. وبناءً عليه لم يتضح للجنة المراجعة وجود ملحوظات جوهرية على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

وتضمن التقرير نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية؛ لغرض فحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي ٢٠١٨م، والربع الأول من العام المالي ٢٠١٩م، حيث دعت لجنة المراجعة سبعة مكاتب محاسبة مرخصة ومعتمدة في المملكة، وقدم مكتبان عروضهما، واعتذر ثلاثة مكاتب، ومكتب واحد لم يقدم عرضه، ومكتب واحد لم يتجاوز التقييم الفني، وبعد مراجعة خبرات

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

المكاتب المتقدمة قررت اللجنة ترشيح كلّ من مكتب أرنست يونغ وشركاهم (EY)، وشركة الدكتور محمد العمري وشركاه (BDO) على أن يتم اختيار أحدهما من الجمعية العامة للشركة، وتوصي اللجنة تعيين مكتب أرنست يونغ وشركاهم (EY) (المراجع الحالي للشركة) بأتعاب إجمالية قدرها (١١,٣٤٣,٠٠٠) ريال، لما يتمتع به من خبرة في أعمال الشركة. وقد اشتملت معايير المفاضلة على عدة أمور منها: سمعة المكتب وخبرته في الشركات التي تعمل في المجال نفسه، وحجم المكتب، من حيث عدد الموظفين والفروع، ونظام الرقابة النوعية ومعدلات السعودة، والمؤهلات المهنية وخبرات فريق العمل، وعدد ساعات العمل المخصصة لكل عضو في فريق العمل. كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للأنظمة ذات العلاقة فستكون القوائم المالية معدة بناءً على المعايير الدولية، كما تم اعتمادها للتطبيق من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وقد نظر مجلس إدارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها إلى الجمعية العامة لاعتمادها، وعليه تأمل لجنة المراجعة موافقة الجمعية العامة للشركة على توصيتها باختيار المكتب المذكور بمبلغ الأتعاب المقترح شاملاً كل المصاريف.

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على بنود جدول الأعمال، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات بحضور مندوب هيئة السوق المالية، طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وأعلن سكرتير الجمعية النتيجة، مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ ١٤٣٩/٨/١٠هـ (الموافق ٢٠١٨/٤/٢٦م) حيث إن المساهمين الحاضرين بلغ عددهم (٢٢) مساهماً يمثلون (١,٦٨٣,٣٢٢,٥٩٠) صوتاً بالأصالة والوكالة، وعدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ عددهم (١٤٥) مساهماً يمثلون (٢٠,٤٦٨,٠١٧) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفي مليون سهم أي بنسبة (٨٥,١٩ ٪). ظهرت نتيجة الفرز على النحو التالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
١	التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.	١,٥٦٢,٢٣٠,٥٢٨	٪٩١,٧٤
٢	التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.	١,٥٦٢,٢٣٠,٠٣٥	٪٩١,٧٤
٣	التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.	١,٥٦٢,١٩٨,٩٥٥	٪٩١,٧٤
٤	التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي من العام المالي ٢٠١٨م، والربع الأول من العام المالي ٢٠١٩م، ومراجعة القوائم المالية السنوية المعدة لأغراض الزكاة لعامي ٢٠١٧م و ٢٠١٨م، وتحديد أتعابه.	مكتب أرنست يونغ وشركاهم EY ١,٥٣٦,٤٢٠,٨٨٦	٪٩٠,١٨

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

م	البند	الموافقة	النسبة
٥	التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١م.	١,٥٦٢,١٢٨,٩٧٢	٪٩١,٧٣
٦	التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة السابعة، ولمدة ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٨م. حيث أظهر محضر الفرز انتخاب الأسماء التالية للدورة الجديدة: ١. معالي الدكتور/ خالد بن حسين بن صالح بياري. ٢. سعادة الأستاذ/ سانجاي كابور Sanjay Kapoor. ٣. سعادة الأستاذ/ راشد بن ابراهيم بن محمد شريف. ٤. سعادة الأستاذ/ روي تشيستنت Roy Chestnutt. ٥. سعادة الدكتور/ ابراهيم بن عبدالرحمن بن حمد القاضي. ٦. صاحب السمو الملكي الأمير/محمد بن خالد العبدالله الفيصل آل سعود. ٧. سعادة الأستاذ/ أسامة ياسين أحمد الخياري. ٨. معالي الأستاذ/ محمد بن طلال بن محمد النحاس. ٩. سعادة الأستاذ/ احمد بن محمد بن عبدالقادر العمران.	١,٦٨٣,٠٠٤,٦١٤	٪٩٨,٧٨
٧	التصويت على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من ١ يناير ٢٠١٧م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.	١,٥٦٢,١٥٩,٩٩٠	٪٩١,٧٤

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم، وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق

سكرتير الجمعية
د. عمر بن عليان الأيداء

رئيس مجلس الإدارة
د. عبدالله بن حسن العبدالقادر

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

STC
الاتصالات السعودية

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية (الإجتماع الأول)
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٨م
٢٣ رمضان ١٤٣٩هـ
٧ يونيو ٢٠١٨م

مشروع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٨م

المنعقد بتاريخ ٢٣ رمضان ١٤٣٩هـ (الموافق ٧ يونيو ٢٠١٨م)

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية (الشركة) يوم الأحد ١٤٣٩/٨/٢٧هـ (الموافق ٢٠١٨/٥/١٣م) في موقع تداول، ويوم الثلاثاء بتاريخ ١٤٣٩/٨/٢٩هـ (الموافق ٢٠١٨/٥/١٥م)، من خلال صحيفة الرياض؛ لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة (الاجتماع الأول) بالمركز الرئيس للشركة بالرياض (حي المرسلات) الساعة العاشرة مساءً، انعقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة لعام ٢٠١٨م، في موعدها المحدد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن خالد العبدالله الفيصل رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور الأعضاء وهم:

١. الدكتور/خالد بن حسين بياري.
٢. الأستاذ/ محمد بن طلال النحاس.
٣. الدكتور/ إبراهيم بن عبدالرحمن القاضي.
٤. الأستاذ/ أسامة ياسين الخياري.
٥. الأستاذ/ احمد بن محمد العمران.

واعتذر عن عدم الحضور الأستاذ/راشد بن ابراهيم شريف، والأستاذ/ سانجاي كابور، والأستاذ/ روي تشيستنت، وذلك لارتباطهم مسبقاً، كما حضر الاجتماع مندوب هيئة السوق المالية الأستاذ/ محمد بن إبراهيم الربيع.

وقد بدأ رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩٣) من نظام الشركات، والمادة (٣١) من النظام الأساس للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٧) مساهمين يمثلون (١,٥٣٦,١٩٥,٢٢٦) صوتاً بالأصالة والوكالة، وعدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ (٨٧) مساهماً يمثلون (١٤٥,٤٣٢,٤٦١) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفي مليون سهم أي بنسبة (٨٤,٠٨ ٪).

وبعد ذلك عُين الدكتور/ عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، واقترح رئيس الجمعية تعيين الأستاذ/ محمد الشمري، والأستاذ/ عادل العتيبي ليقوما بجمع بطاقات الأصوات وفرزها، بعد عدم ممانعة المساهمين الحاضرين، ثم استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة

١. التصويت على تشكيل لجنة المراجعة، لدورة المجلس السابعة، تبدأ من ٢٠١٨/٦/٧م. وعلى مهامها وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها البالغة (١٠٠,٠٠٠) ريال سنوياً لكل عضو، وأسماؤهم كما يلي:

- الدكتور/ إبراهيم بن عبدالرحمن القاضي
- الدكتور / خـــالـــــد بـن داود الـفـــــداغ.
- الأستاذ/ خـــالـــــد بن عبدالله العنـقـــري.
- الأستاذ/ مـدحـــــت بن فـريـــد تـوفـيـــق.

ثم فُتح المجال للنقاش والأسئلة حول بند جدول أعمال اجتماع الجمعية، وطلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، حيث لم يطرح المساهمون أي أسئلة حول بند جدول أعمال اجتماع الجمعية، بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على بند جدول الأعمال، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع بطاقات التصويت وفرزها، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات، طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وأعلن سكرتير الجمعية النتيجة، مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ ١٤٣٩/٩/٢٣هـ (الموافق ٢٠١٨/٦/٧م) حيث إن المساهمين الحاضرين بلغ عددهم (٧) مساهمين يمثلون (١,٥٣٦,١٩٥,٢٢٦) صوتاً بالأصالة والوكالة، وعدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ عددهم (٨٧) مساهماً يمثلون (١٤٥,٤٣٢,٤٦١) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفي مليون سهم أي بنسبة (٨٤,٠٨ ٪). ظهرت نتيجة الفرز على النحو التالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
١	التصويت على تشكيل لجنة المراجعة، لدورة المجلس السابعة، تبدأ من ٢٠١٨/٦/٧م. وعلى مهامها وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها البالغة (١٠٠,٠٠٠) ريال سنوياً لكل عضو، (مرفق سيرهم الذاتية) وأسماؤهم كما يلي: ١. الدكتور/ إبراهيم بن عبدالرحمن القاضي. ٢. الدكتور / خـــالـــــد بـن داود الـفـــــداغ. ٣. الأستاذ/ خـــالـــــد بن عبدالله العنـقـــري. ٤. الأستاذ/ مـدحـــــت بن فـريـــد تـوفـيـــق.	١,٦٨٠,٦٥٨,١٣١	٪٩٩,٩٤

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم، وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق،،،

سكرتير الجمعية

د. عمر بن عليان الأيداء

رئيس الجمعية

محمد بن خالد العبدالله الفيصل

+966 11 452 9655 +966 11 452 5050 sb@stc.com.sa الأمانة العامة لمجلس الإدارة